هنأ نظيريه في موريتانيا وألبانيا بالعيد الوطني لبلديهما

الغانم: لا إجراءات بشأن النواب المدانين إلا بعد أحكام التمييز

- الحصانة البرلمانية ترفع قبل توجيه الاتهام أو التحقيق أما الأحكام القضائية وتنفيذها فلا حصانة للنائب فيها
- الطريق الذي يحقق نتيجة يجب أن يعي حقيقة أن العفو يطلب ولا يفرض والجميع على بينة من معنى حديثي

مرزوق الغانم

- تشكيل الحكومة جرى بنفس السوابق الماضية ونستغرب ممن خارج المجلس ويحرضون على تقديم استجوابات
- لايمكن إطلاق الأمر بدون تحديد أي مدة لأن هناك مواءمة سياسية لكن في السوابق مرت فترات أكثر بكثير

- من يحرضون في الوقت الحالي كان في وقتهم المهلة الممنوحة التي استغرقتها الحكومات للتشكيل أطول بكثير
- المدة الدستورية هي أسبوعان مهلة تشكيل الوزارة في بداية الفصل التشريعي وما عدا ذلك فلم تحدد مدة
- طلب إعلان التشكيل بأسرع وقت ممكن أمر مشروع وحق لكل نائب ونحن نتمنى حسن الاختيار
- عقد جلسة دون حضور حكومي مع كل الاحترام للأراء هو أمر لا معنى له لأني سأرفع الجلسة
- التحديات الإقليمية والخارجية هي التي تشكل هاجسا للمواطن الكويتي ويجب التركيز عليها ومواجهتها

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أن المجلس لن يتخذ أي إجراءات قبل صدور حكم تمييز بات بشان الأحكام القضائية الصادرة بحق عدد من النواب مشددًا في ذات الوقت على أن العفو يطلب ولا يفرض.

وأضاف الغانم في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أمس "صحيح أن حكم الاستئناف حكم نهائي لكن ماذا لو اتخذت إجراءات إسقاط العضوية بحق أي من النواب وخلال هذه الفترة ما بين الاستئناف والتمييز تمت انتخابات تكميلية ونجح عضو آخر وبعد ذلك كان لمحكمة التمييز حكم مخالف لحكم الاستئناف".

وأشار الغانم إلى السابقة الوحيدة في التاريخ البرلماني الكويتي التي تم الانتظار لحين صدور حكم التمييز، مجددًا تأكيده على أنه لا إجراء قبل صدور حكم التمييز.

وبشأن موضوع الحصانة قال الغانم " أود أن أوضح بأن الحصانة البرلمانية هي حصانة من الاتهام والتحقيق، بمعنى أنها ترفع قبل توجيه الاتهام أو التحقيق مع العضو أثناء دور الانعقاد أما الأحكام القضائية وتنفيذها فلا حصانة للنائب في ذلك".

وفيما يخص دعوات البعض باستعجال قانون العفو قال الغانم "برأيي الشخصي أن الطريق الذي يحقق نتيجة يجب أن يعي حقيقة أن العفو يطلب ولا يفرض، والجميع على بينة من معنى حديثي".

من جهة أخرى قال الغانم "في موضوع تشكيل الحكومة وانعقاد الجلسات أنا سرت بنفس السوابق الماضية، ونستغرب ممن هم خارج المجلس ويحرضون ويدعون إلى تقديم استجوابات بعد مضي فترة شهر".

وأضاف "صحيح لا يمكن إطلاق هذا الأمر بدون تحديد أي مدة لأن هناك مواءمة سياسية لكن في السوابق مرت فترات أكثر بكثير من الفترة الحالية وبعض من يحرضون في الوقت الحالي كان في وقتهم المهلة الممنوحة والمهل التي استغرقتها الحكومة للتشكيل أطول بكثير من المدة التي انقضت حاليًا".

وتساءل الغانم " ما معنى الشهر؟ لا معنى له لا قانونًا ولا دستوريا، لماذا لا تكون أسبوعين أو شهراً أو شهراً ونصف الشهر، فالمدة الدستورية هي أسبوعان مهلة تشكيل الحكومة في بداية الفصل التشريعي، وما عدا ذلك فلم تحدد مدة".

كما تساءل " لماذا في وقتهم لم يقدموا استجوابات أو اعترضوا ولماذا لم يباشروا الإجراءات التي يدعون النواب الآن لمباشرتها، هذا سؤال قد يثير الاستغراب للبعض، لكن بالنسبة لي لا يثير الاستغراب لأني أعرف ما هو الهدف".

وقال الغانم: " الأمر الواضح والقاطع أنه لا يمكن أن تعقد الجلسات بدون حضور الحكومة" وإن "طلب تشكيل الحكومة بأسرع وقت ممكن أمر مشروع وحق لكل نائب ونحن نتمنى ذلك ونأمل أن يكون هناك حسن اختيار وألا تطول المدة أطول بكثير من المهلة الحالية، إنما أن تعقد جلسة دون حضور الحكومة فمع كل الاحترام أمر لا معنى له، لأني سأرفع الجلسة لعدم حضور الحكومة".

وقال إن "هناك سوابق في مختلف المجالس ومع مختلف الرؤساء أنه إذا أبلغت الحكومة المجلس بعدم حضورها الجلسة لحين التشكيل الجديد يتم الانتظار لحين تشكيلها، مضيفًا "نعم قد تكون هناك إجراءات للضغط عليها حتى تقصر المدة لكن المدة الحالية هي أقل من مدد سابقة تمت في التاريخ النيابي الكويتي".

وذكر الغانم أن التحديات الإقليمية والخارجية هي التي تشكل هاجسًا للمواطن الكويتي ويجب التركيز عليها ومواجهتها وتحمل المسؤولية كرجال دولة وممثلين للأمة.

وردا على سؤال عن حكم التمييز وتوقيته قال الغانم " أنا ملتزم بالمادة 50 من الدستور التزامًا تامًا منذ أن بدأت عضويتي في مجلس الأمة وليس فقط الرئاسة، فلن أعلق على أحكام القضاء احترامًا للمادة 50 من الدستور".

من جانب آخر بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس الجمعية الوطنية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية محمد ولد ابيليل وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

وبعث الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس البرلمان في جمهورية ألبانيا غراموز روشي وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

ترتب عليها آثار سلبية على المال العام وضياع الحقوق المالية للدولة

«الميزانيات»: 804 مخالفات للجهات الحكومية دون حلول جذرية أو محاسبة للمسؤولين عنها

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات

أصدرت لجنة الميزانيات والحساب الختامي بيانا حول اجتماعها أمس الإثنين مع جهاز متابعة الأداء الحكومي.

وأكدت اللجنة ضرورة إعادة النظر في مفهوم المتابعة الذي يقوم به الجهاز حاليا والمقتصر على رفع التوصيات لمعالجة الملاحظات التي يسجلها ديوان المحاسبة على الجهات الحكومية، خاصة وأن كثيرا منها تتكرر سنويا دون وجود حلول جذرية لتلافيها أو محاسبة جادة للمسؤولين عنها.

وأضافت اللجنة أنه وفقا للعرض المرئي الذي تقدم به الجهاز فقد بلغ إجمالي عدد المخالفات للجهات الحكومية 804 ملاحظات، منها 122 ملاحظة مالية خالفت فيها الجهات الحكومية الإجراءات المالية والمحاسبية.

وأشارت اللجنة إلى أنه ترتب على ذلك أثر مالي سلبي على المال العام وضياع الحقوق المالية للدولة، وهي أمور بحاجة إلى جهود حقيقية لتصويبها لاسيما وأن هذا الجهاز يشرف على أعماله سمو رئيس مجلس الوزراء.

وأوضحت اللجنة أن إحدى السبل في تقليل ملاحظات ديوان المحاسبة هو تفعيل قرار مجلس الوزراء بشأن إنشاء مكاتب للتدقيق الداخلي وإلحاقها بأعلى سلطة إشرافية، لاسيما وأن بعض الجهات الحكومية ما زالت لا تطبق هذا القرار وأن بعضها لديها مكاتب تدقيق داخلي ملحقة بدرجات وظيفية متدنية أو تنفيذية خلافا لنص القرار.

ولفتت اللجنة إلى أن 40% من الجهات الحكومية التي أنشأت تلك المكاتب غير فعالة وفقا لتقييم ديوان المحاسبة، الأمر الذي يتطلب دراسة العقبات لهذه القضية والعمل على معالجتها.

ورأت أن هناك كثيرا من القضايا الرئيسية يتطلب متابعتها كتضخم الجهاز الحكومي والتي سبق أن طرحتها اللجنة كقضية منفصلة في اجتماعها مع سمو رئيس مجلس الوزراء في دور الانعقاد السابق، وقد أوصت اللجنة آنذاك بأن يكون تقرير ديوان المحاسبة بشأن التداخل والتشابك بالجهات الحكومية محل اهتمام من قبل مجلس الوزراء والتي من شأنها ترشيد المصروفات في الميزانية.

وأكدت اللجنة استعدادها لتبني أي متطلبات تشريعية تصب في تعزيز دور الجهاز والذي من المفترض أن يكون دوره مرتبطا بقياس مؤشرات الأداء الحكومي بشكل حقيقي وملامس للواقع، مع ضرورة وجود صلاحيات ملائمة للجهاز لمحاسبة المقصرين.

الفتوى والتشريع: هيئة تحكيم دولية ترفض طلبات شركات أجنبية على «الأشغال» حول مشروع «عبدالناصر»

أعلن رئيس الفتوى والتشريع الكويتي المستشار صلاح المسعد أمس أن هيئة التحكيم التابعة لمركز التحكيم الدولي "آي. سي.اس. آي.دي" التابع للبنك الدولي رفضت كل الطلبات المستعجلة المقدمة من شركات أجنبية على وزارة الأشغال العامة الكويتية حول مشروع صيانة شارع جمال عبدالناصر بالإجماع.

وقال المسعد في بيان صادر عن "الفتوى" إن القضية المقامة من ثلاث شركات أجنبية ضمن ائتلاف مقاول لإنشاء وإنجاز وصيانة طرق وممرات علوية صرف صحي ومجاري أمطار بالإضافة إلى الخدمات الأخرى للشارع رفضت " لعدم كفاية الأدلة المقدمة لدعم مزاعمها".

وأضاف أن مزاعم الشركات تمثلت في طلب وقف المشروع "وغل يد دولة الكويت في استعمال حقها بتسييل الكفالات البنكية بموجب العقد " مبينا أن الحكم الصادر بتاريخ 23 نوفمبر الجاري يعد سابقة لمثول دولة الكويت أمام هيئة التحكيم.

وأوضح أن الشركات المدعية قد فشلت في إثبات توافر أهم عناصر الطلبات المستعجلة ومنها عنصر الاستعجال وتوافر الخطر وشبك الوقوع وفقا لما جاء في الحكم مضيفا أن هيئة التحكيم " غير مقتنعة بأن الخسائر اليومية المزعومة يمكن أن تنسب إلى المدعي عليها".

وذكر أن الفريق القانوني الكويتي المتخصص الممثل لدولة الكويت ركز دفاعه في هذا التحكيم ودون الإخلال بالدفع "بعدم اختصاص" محكمة التحكيم في نظر مثل هذه الخلافات الخاصة بعقود المقاولات الإنشائية وعدم خضوع تلك العقود لاتفاقية ضمان الاستثمار مع اختصاص المحاكم الكويتية الوطنية.

وبين المسعد أن الفريق ركز دفاعه على عدم توافر شروط الظروف المستعجلة بالنسبة للطلبات المقدمة من الشركات وهي "لا تعدو أن تكون مزاعم ليس لها ما يسندها من القانون والواقع" وهو ما أخذت به هيئة التحكيم.

وقال إن "الفتوى والتشريع" بفريقها الكويتي المتخصص في التحكيم الدولي والقضايا الخارجية هو امتداد لما أسسته هذه الإدارة من مجموعة من رجال القانون المتخصصين الذين حققوا إنجازات حقيقية بأحكام نهائية تم تنفيذها للدفاع عن المال العام.

ولفت إلى أن ذلك جاء وفق خريطة طريق ممنهجة في قضايا الاستثمارات الخارجية وقضايا شركة الناقلات وقضايا وزارة الدفاع والخطوط الكويتية ووزارة الصحة وغيرها.

وكان الفريق القانوني برئاسة المستشار فؤاد الماجد رئيس التحكيم الدولي والمنازعات الخارجية وعضوية مجموعة من المستشارين والمحامين المتخصصين من الإدارة قد حضروا تمثيلا عن حكومة دولة الكويت إلى منازعة تنفيذ العقد والالتزامات المالية وذلك في ظل اتفاقية "ضمان الاستثمار" الموقعة بين دول مختلفة ومنها الكويت.

يذكر أن الهيئة التحكيمية كانت قد عقدت في باريس أولى جلسات المرافعة في نظر الطلبات المستعجلة المقدمة من الشركات المدعية بالتحكيم في الأسبوع الأول من هذا الشهر وذلك على مدى يومين في فرع البنك الدولي في باريس.

صلاح المسعد

ضمن إطار التعاون المشترك مع المنظمة الآسيوية لأجهزة الرقابة العليا «الآسوساي»

«المحاسبة» ينظم ندوة «تطوير وتجديد عمليات التدقيق لعام 2017»

يستضيف ديوان المحاسبة فعاليات الندوة العلمية للمنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة "الآسوساي" حول موضوع "تطوير وتجديد عمليات التدقيق لعام 2017" خلال الفترة 10- 14 ديسمبر 2017 ، والتي يشارك بها 34 مشارك يمثلون 32 جهازا آسيويا.

وقال يعقوب السلطان كبير مدققين في إدارة الرقابة على الشركات أن الندوة تأتي ضمن اطار التعاون المشترك بين الأجهزة الرقابية الأعضاء في المنظمة الآسيوية لهيئات الرقابة العليا "الأسوساي"، ومشاركة الديوان بالأنشطة الإقليمية للمنظمة التي تهدف إلى تعزيز التفاهم والتعاون بين المؤسسات الأعضاء من خلال تبادل الأفكار والخبرات في مجال التدقيق العام.

وأشار السلطان إلى أن الندوة تستعرض عدة محاور رئيسية منها تطوير وتحسين عملية التخطيط للتدقيق والتعرف على مدى جاهزية الأجهزة المشاركة لتنفيذ خطط التدقيق ضمن الخطة الاستراتيجية لكل جهاز رقابي، وكيفية التحقق من تكامل آليات التدقيق والتعرف على الدراسات التي قامت بها الأجهزة المشاركة في هذا الشأن.

كما أضاف أن برنامج الندوة يتناول طرق تطوير إجراءات التدقيق وتبادل الخبرات ما بين الأجهزة المشاركة حول هذا الجانب من خلال استعراض الأجهزة لتجاربها الخاصة بإجراءات تحسين وتطوير عمليات التدقيق.

ونوه أن الندوة تسلط الضوء على مدى جاهزية الدول المشاركة واستعداداتها في تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 والتعرف على الجهود الحالية والمستقبلية لتنفيذ الأهداف والتحديات التي تواجهها الأجهزة العليا للرقابة في هذا المجال.

وتناقش الندوة المحور الخاص بمدى استخدام أجهزة الرقابة لبرامج التدقيق على تكنولوجيا المعلومات "CAATS" في إجراءات التدقيق، وتبادل الخبرات ما بين الأجهزة الرقابية للتعرف على تجاربها واستعراض نقاط الضعف والقوة والتحديات التي تواجهها عند اجراء عمليات التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

يذكر أن المنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة "الآسوساي" منظمة اقليمية مهنية غير سياسية تأسست عام 1979 في نيودلهي وتضم في عضويتها 45 هيئة رقابية مالية عليا من قارة آسيا حيث يرأس المنظمة حاليا جهاز الرقابة الأعلى في ماليزيا، وانضمت الكويت لعضويتها عام 1984.

يعقوب السلطان